



# العملات الافتراضية في الميزان

نبذة عن المقالات المقدمة في المؤتمر الدولي الخامس  
عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة

خريف ٢٠١٩  
رقم الأثر: ٩٨/٠٠٥

## العملات الافتراضية في الميزان

نبذة عن المقالات المقدمة في المؤتمر الدولي الخامس عشر  
لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة

إعداد: مكتب الدراسات الإسلامية والعلاقات الحوزوية التابع  
لمعهد بحوث الفضاء الافتراضي

المؤلفان:

سعيد مهديان (خبير معهد بحوث الفضاء الافتراضي)  
حجة الإسلام والمسلمين محمود ربيعان  
(خبير معهد بحوث الفضاء الافتراضي)  
الإشراف العلمي:  
رضا حاج حسيني  
عليرضا صدوق

قم، شارع فردوسي، بعد شارع الشهيد حسنبور، مكتب الدراسات  
الإسلامية والعلاقات الحوزوية  
رمز البريد: ١٥١٥٦٧٤٣١١ رقم الهاتف: ٣٢٩٤٢٣١٢-٢٥-٩٨+  
الموقع: [www.csri.majazi.ir](http://www.csri.majazi.ir)

جميع حقوق هذا الأثر محفوظة لصالح المركز الوطني للفضاء الافتراضي ولا  
يسمح باستخدام محتوياته إلا بذكر المصدر

إن الآراء المذكورة في هذا الأثر لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز  
الوطني للفضاء الافتراضي.

## فهرس الموضوعات

٧.....	التمهيد
٩.....	المقدمة
١١.....	الباب الأول: نظرة إلى مقالات المقدمة في المؤتمر.....
١٥.....	الباب الثاني: تقارير الآثار.....



## التمهيد

الفضاء الافتراضي هو النظام البيئي الذي يبث فكر الحاكم عليه والثقافة الممزوجة به متزامناً مع تنميته المتواصلة، فيتغلب مجرى إنتاج الفكر وديناميات الحضارة المنتوجة عن الفضاء الافتراضي على المستخدم وقد يحول هويته، يكملها أو يزعرعها أو ينشئ هويات جديدة. ولكن من منظور آخر، قد قلص الفضاء الافتراضي موانع الفضاء الفيزيائي في إبلاغ رسالة الوحي، كما قلص قصور الكلام والكتابة لما يتمتع من مختلف أنواع الصورة، والأثمي، والصور الرمزية وما شابهها ووفر فرصة عديم النظير لتبليغ الدين والوحي في إكمال معرفة الناس وإدراكهم. من الواضح أنه في المواجهة الناشطة والانتهازية لمثل هذه الظاهرة، تأخذ الفكرة السائدة عليها الأولوية. فكرة مستمدة من الوحي والتي تركز على سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة وتبرمج تصرفات الإنسان في اتجاه هدف كبير وروحاني. فكرة تعلو من الفضاء الافتراضي وتعطيه الأفكار المتطورة، وسليمة ومفيدة. هذه الفكرة التي لا نجده إلا في الإسلام وتعاليم أهل البيت (عليهم السلام) هي القوة واليد المتفوقة للحكومة الإسلامية في عرض الفضاء الافتراضي المقصودة للمسلمين ومستضعفي العالم.

فبالعناية إلى أهمية هذه المسألة قام المركز الوطني للفضاء الافتراضي بإنشاء مكتب الدراسات الإسلامية والعلاقات الحوزوية التابع لمعهد بحوث الفضاء الافتراضي في مدينة قم المقدسة ويحاول عبر ذلك جعل العلماء الدينية يساهمون في القرارات الكبيرة في ساحة الفضاء الافتراضي ويمهد الأرضية لدخول الحوزة العلمية بشكل منهجي في تصميم قرارات الحكومة.

فمن الأعمال التي قام بها مكتب الدراسات الإسلامية منذ إنشائه هي تدوين تقارير علمية في دراسات فضاء الافتراضي الإسلامية. تسعى التقارير توفير مجرى لتعرف فضلاء وعلماء المحوذة على ظواهر واقتضاءات عصر الفضاء الافتراضي وآثارها على مختلف ساحات حياة الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى جعل مسؤولي البلاد في الفضاء الافتراضي يعرفون أبعاد ظواهر العالم الافتراضي الدينية ويساعدهم في تصميم قرارات مبنية على الفقه والشريعة.

السيد ابو الحسن فيروزآبادي

أمين المجلس الأعلى للفضاء الافتراضي

ورئيس المركز الوطني للفضاء الافتراضي



## المقدمة

لا يشك أحد في حاجة الناس في العالم إلى مقايضات مالية سريعة على المستوى الدولي؛ لأن العصر الراهن، هو عصر المعلومات الذي يتم فيه التثاقف واشتراك المقالات، والرؤى والصور. ولكن لا تزال هناك فجوة في التبادلات الاقتصادية السريعة بين كل فرد في العالم مع الآخر. لم تقدر العملات الافتراضية كبيتكوين سدّ هذه الفجوة بعد، وبينها وبين هذه الحاجة البشرية بون شاسع، فصارت أداة لإرباح بعض وخسائر فادحة للآخرين بدلاً من أن تكون عملة للتبادلات الاقتصادية.

وعلى الحوزات العلمية والتي هي طلائع المرجعية العلمية والفقهية دراسة المسائل المستحدثة وتحليلها وإبداء آراءها في المسائل المعاصرة والقيام بالإجابة عن أسئلة الناس في هكذا مسائل ومواضيع. فكما قامت الفقهاء في العصور الماضية بتأليف كتب في التجارة والكسب والمشاعل ودرسوا الضوابط الدينية فيها وبيّنوا حكم كل واحد منها، فعليهم اليوم كفقهاء ورؤاد الحوزات العلمية تبيين أحكام هذا النوع من التبادلات الاقتصادية الحديثة بعد معرفة الموضوع وتطبيق القواعد الفقهية والأصولية. في هذا الصدد دراسة آراء علماء المذاهب الأخرى لها آثارها المفيدة، ولذا قام الشيخ الطوسي بتأليف كتاب «الخلاف»، والمحقق الحلي بتأليف كتاب «المعتبر»، والعلامة الحلي بتأليف كتابي «التذكرة» و«المنتهى» فدرسوا فيها آراء علماء مكاتب أهل السنة وقدموا فقهاً مقارناً. فالكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم ملخص مقالات المقدّمة والمقبولة للعرض في مؤتمر «العملات الافتراضية في الميزان»، وهو المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة الذي أقيم في ١٦ و١٧ إبريل ٢٠١٩م في الإمارات العربية المتحدة. فنظمت الكلية الكتاب في ٣٧ مقالة وطبعته.

تركنا نقد آراء مؤلفي المقالات، مع ذلك بإمكانه أن يكون أول خطوة لباحثي الفقه المقارن في موضوع العملات الافتراضية.

المقالات المدروسة في الكتاب قسم من الدراسات الإسلامية في العملات الافتراضية ولا يعكس آراء علماء جميع المذاهب الإسلامية، فمن الضروري القيام بدراسات أكثر لمعالجة آراء علماء المذاهب الإسلامية الأخرى.

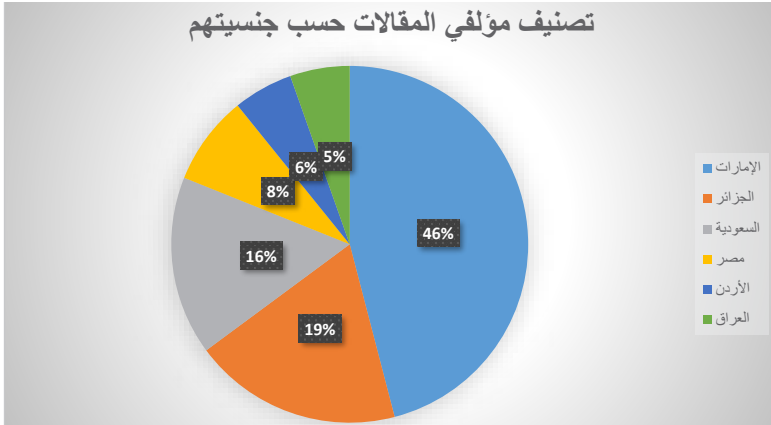
# الباب الأول: نظرة إلى مقالات المقدمه في المؤتمر

وفقاً لإقامة المؤتمر في الإمارات العربية المتحدة نرى معظم المؤلفين يحملون الجنسية الإماراتية والنسبة المئوية للمؤلفين الحاضرين في المؤتمر من بلدان أخرى هي على النحو التالي:

جدول رقم (١): جنسية المؤلفين

النسبة المئوية	الوفدة	البلاد
٤٦	١٧	الإمارات العربية المتحدة
١٩	٧	الجزائر
١٦	٦	المملكة العربية السعودية
٨	٣	مصر
٦	٢	الأردن
٥	٢	العراق
١٠٠	٣٧	الجمع

رسم بياني رقم (١): جنسية المؤلفين



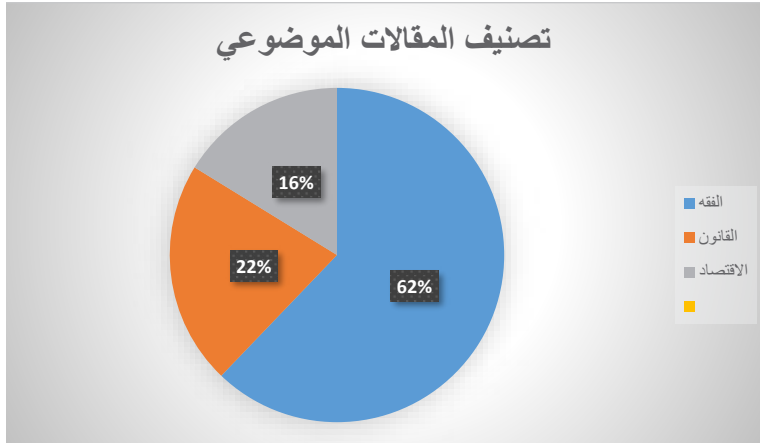
## التصنيف الموضوعي

كان أغلب المقالات ذات اتجاه فقهي أو قانوني إلا ست مقالات فإنها تناولت أبعاد العملات الافتراضية الاقتصادية والطابع الفنية، فلم نجد بينها مقالة ذات طابع ثقافي. يقدم الجدول الآتي تصنيف المقالات السبع والثلاثين الموضوعي:

جدول رقم (٢): موضوع الدراسات

النسبة المئوية	الوفرة	الموضوع
٦٢	٢٣	الفقه
٢٢	٨	القانون
١٦	٦	الاقتصاد
١٠٠	٣٧	مجموع

رسم بياني رقم (٢): موضوع الدراسات



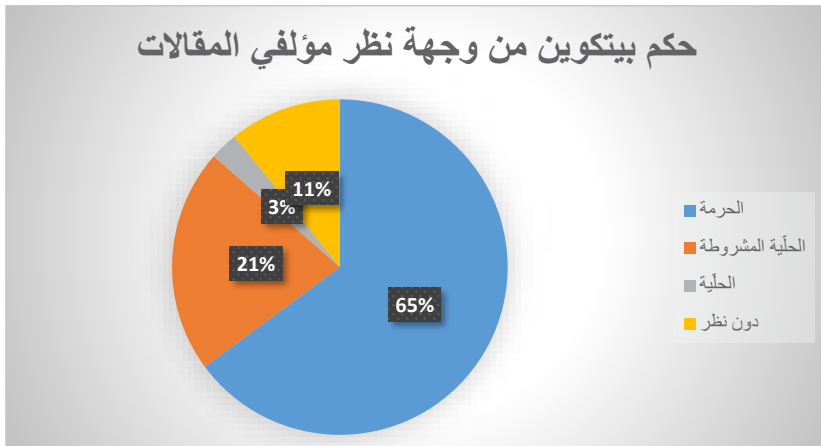
## حكم بيتكوين الفقهي

تم دراسة آراء مؤلفي المقالات في حكم بيتكوين الفقهي (أهو حلال أم حرام) في الجدول الآتي . فيعتقد الباحثون أن هناك فرق بين العملات الافتراضية وليست على غرار واحد، فذكروا حكم البيتكوين . فمنهم من امتنع عن إبداء رأيه ومنهم من قال بجليته شرط حلّ المشاكل المترتبة عليه .

جدول رقم (٣): حكم بيتكوين الفقهي في الدراسات

النسبة المئوية	الوفرة	حكم بيتكوين
٦٥	٢٤	الحرمة
٢١	٨	الحلّية المشروطة
٣	١	الحلّية
١١	٤	دون رأي
١٠٠	٣٧	الجمع

رسم بياني رقم (٣): حكم بيتكوين الفقهي في الدراسات



## الباب الثاني: تقارير الآثار

الإمارات	بلاد:	التأصيل الفقهي للعملات الرقمية - البيتكوين نموذجاً	عنوان المقالة:	
أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية لجامعة عجمان	شغل:	الدكتور غسان محمد الشيخ	المؤلف:	١

### تقرير عن المقالة:

تناول المؤلف دراسة ماهية البيتكوين وحكمه الشرعي، فبعد توضيح حول مفهوم النقود، وأصنافها، وتاريخها في الإسلام؛ أشار إلى أدلة جواز البيتكوين منها إصالة الإباحة وضعفها؛ ثم أشار إلى سبعة أدلة لحرمة البيتكوين وضعفها؛ ثم قوى الدكتور غسان، دليلين لحرمة البيتكوين. الدليل الأول هو عدم إذن ولي أمر المسلمين والبنوك المركزية، لأن إصدار العملات على عاتق الحاكم، وفقاً لرأي الفقهاء والثاني هو الجهل بجهة إصدار البيتكوين وأنه من يضمن هذه العملات وهذا ما يوجب الغرر.

وكتب في نتيجة المقالة: كان هناك قضايا مالية كثيرة، تعتبر حراماً، كالإجارة شرط التمليك، ولكن العلماء أفتوا بحليتها بعد مضي الزمن وشيوعها وانطباقها بالشرع. البيتكوين حرام بالوضع الحالي، ولكن بالنظر إلى حاجة المجتمع إلى العملات الافتراضية وضرورة التطور، يجب على الدول تأسيس عملات رقمية، لا تنافي الأحكام الشرعية.



السعودية	بلاد:	التأصيل الفقهي للعملات الافتراضية	عنوان المقالة:	
الأستاذ المساعد للفقہ بقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة حائل	شغل:	الدكتور عبد الله راضي الشمري	المؤلف:	٢

### تقرير عن المقالة:

تناول المؤلف بعد توضيح في حقيقة العملات الرقمية، بيان ثلاثة فروق بين العملة الافتراضية وبين العملات الرأجحة في عصرنا منها: اختلاف الإصدار، الصرف وكونها ثمنا وذكر أهم نتائج المقالة في ما يلي:

أنه ليست للنقود ضوابط وحدود معينة فقهية، بل العرف هو معياره ويكفي شيوع عملة لتبادل السلع عند الناس.

أنه لا تصدر عملتين رقميتين من مدير واحد أو مركز البنك المركزي وهذا ما سيؤدي إلى الجهل والغرر. فإن إصدار العملات على عاتق الحاكم ويجب عليه حفاظها من الفساد.

ترتب أحكام النقود والعملات على العملات الرقمية، عند شيوعها لتبادل السلع عند الناس.

العراق	بلاد:	اصدار العملات الافتراضية بين ضوابط الشرع ومتطلبات العصر	عنوان المقالة:
أستاذ في كلية الإمام الأعظم	شغل:	الدكتور إسماعيل عبد عباس الجميلي	المؤلف: ٣

### تقرير عن المقالة:

يشير الباحث في المبحث الأول إلى مفهوم إصدار النقود في اللغة والاصطلاح، ثم يعالج مفهوم النقد ويذكر أنواع العملات الافتراضية كبيتكوين، وإيثريوم وريببل. لقد طرح المؤلف التشابهات والاختلافات في العملات الافتراضية والرقمية، في فصل تحت عنوان «المطلب الثالث: علاقة العملات الافتراضية بالنقود الالكترونية»، يتناول المبحث الثاني ضوابط إصدار النقود الفقهية ومدى انطباقها على العملات الافتراضية ويذكر آراء علماء أهل السنة منها آراء الإمام أحمد بن حنبل، وابن خلدون، وابن تيمية و... .

كما أشار المؤلف إلى ضرورة إصدار العملات من المحاكم، وفق المذاهب الأربعة وقام بتبيينه في أقوال بعض فقهاء السنة؛ وقال في نهاية المقالة: وفق آراء الفقهاء، العملات الرقمية بهذا الشكل تنافي الضوابط الشرعية في الحاضر، فلذلك أفتى العلماء بجرمة هذه العملات بسبب الضرر والغرن.

الإمارات	بلاد:	الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية	عنوان المقالة:
وزارة التربية و التعليم الشارقة	شغل:	أسامة أسعد أبوحسين	المؤلف: ٤

### تقرير عن المقالة:

لقد تناول المؤلف في بداية المقالة، تعريف المفردات الخاصة للبحث لغة واصطلاحاً وحاول تبيين الفروق الثلاثة بين العملات الرقمية والعمللة الافتراضية. يعتبر المؤلف حكم مشروع العملات الرقمية «المشفرة»، التي سيتم تأسيسها بين الإمارات والسعودية وسيعتبر EM-Cash كالتقود والعملات الرائجة، لأنها صدرت بواسطة الحكومة. ثم تناول المؤلف، قضية انحصار إصدار العملات بواسطة الحاكم وقال: حتى لو قلنا بانحصار إصدار العملات بواسطة الحاكم، فإن المصافقة بالعملات الرقمية صحيحة شرعاً، لأنه حتى الآن لم تحظر أي دولة إسلامية باستثناء الجزائر صراحة هذا النوع من العملات واكتفت البنوك المركزية بتقديم بعض التوصيات ولا تقتضي فتاوى دور الإفتاء في حرمة المصافقة بهذه العملات الرقمية، قرار الحكومة في ذلك. ثم تناول المؤلف دراسة دليل الجهالة المطروح من البعض وقال: إن الجهالة في العملات الرقمية في حقيقتها أو في إصدارها أو المصافقين. يدرس المؤلف أقوال العلماء ودور الإفتاء حول العملات الرقمية وبيتكوين ويشير إلى أقوال علماء السنة حول التحريم والجواز والتوقف فيها. وفي نهاية المقالة، يعتبر التعامل بالعملات الرقمية التي تستخدم في المحرمات حراماً ويذكر عملتين منها. كما يعتبر التعامل بها حلالاً إذا أصدرتها الحكومات ويجوز باقيها مع بعض الشروط كعدم المضاربة.

الأردن	بلاد:	حكم إصدار العملات الرقمية من منظور السياسة الشرعية	عنوان المقالة:	
أستاذ في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية	شغل:	الدكتور محمد محمود أبو ليل	المؤلف:	٥

### تقرير عن المقالة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول التعريف بالسياسة الشرعية والعملات الرقمية في اللغة والاصطلاح. يشمل المبحث الثاني ميزات العملات الرقمية ومواقف الدول منها، والمبحث الثالث التعريف بالنقود ومعايير اعتبارها في الفقه الإسلامي. يتناول المبحث الرابع دور السياسة الشرعية في توجيه إصدار العملات الرقمية.

يؤكد المؤلف في المقالة على لزوم اقتصار إصدار النقود في الدول والحكومات ويستدل لها بأدلة عدة. فيوصي أخيراً أنّ إصدار العملات الرقمية في الدول الإسلامية ليس لمصلحتهم حسب الظروف الموجودة لأنه يجب الإجابة عن الأسئلة والشبهات حول هذا الموضوع أولاً. على سبيل المثال، هل يجب أن تختلف العملات الرقمية في كل حكومة عند الضرب أم لا، فيجب أن يكون عملة واحدة في كل الدول الإسلامية؟

الإمارات	بلاد:	التعليل بالتمنّية وأثره في أحكام العملات الافتراضية	عنوان المقالة:
أستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة	شغل:	الدكتور محمد سماعي	المؤلف: ٦

### تقرير عن المقالة:

يسعى المصنّف مع الاهتمام بحكم الشرع في تمنّية الذهب والفضة وقضية الربا في النقدين، استنباط حكم العملات الرقمية الشرعية. فيدرس أقوال الفقهاء في النقود المعدنية والمضروبة قديماً وبعدها الأوراق النقدية، فيجري نفس الأحكام والعلل في العملات الافتراضية. لأنّه يعتبر ماهية العملات الرقمية نفس النقود الورقية الحاضرة. كما يعتبر الشروط الثلاثة من الشياخ، والانضباط وقبول الحاكم لأي شيء يقع ثمن المعاملة ويقول أنّه لا يوجد أيّ من الشروط في العملات الرقمية خاصة في بيتكوين فلا يمكن أن تكون ثمنًا.

الإمارات	بلاد:	العملات الافتراضية واقعتها وتكيفها الفقهي وحكمها الشرعي	عنوان المقالة:	
استاذ اصول الفقه في جامعة الشارقة	شغل:	الدكتور عمر عبد عباس الجميلي	المؤلف:	٧

### تقرير عن المقالة:

يبين المؤلف ماهية عملة بيتكوين، وريبيل، وإثيريوم وباسكال كوين في القسم الأول ويشير إلى وجود سبعة مشاكل في الوضع الحاضر للعملات. فيعتبر الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ هي علة ميل الناس إلى العملات الرقمية والتي سبب عدم اعتمادهم على العملات التقليدية ويذكر أنه عدّ ٢١١٦ عملة رقمية و٤ بورصات ومراكز يتم التعامل فيها بالعملات الرقمية. ويشير إلى ردود أفعال الدول والبنوك المركزية قبال هذه الظاهرة الحديثة ويذكر كلام اقتصادي أمريكي الفائز بجائزة النوبل في الاقتصاد، أنه قال: سيؤول بيتكوين لأنه لم يحصل على اعتماد الناس كبقية عملات التقليدية مثل الدولار والذهب، ولا قيمة للعملة إلا بعد قبوها من الناس. ثم يتناول إصدار النقود واقتصاره في الحاكم ويعتبره حراماً تدخلاً في الأمور الحكومية إذا لم يصدر من الحاكم. وفي الخاتمة يوصي أن تؤسس الدول الإسلامية وخاصة الإمارات العربية عملات رقمية موافقة للضوابط الإسلامية.

السعودية	بلاد:	وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية- دراسة فقهية	عنوان المقالة:
استاذ الفقه في قسم الدراسات الاسلامة لكلية العلوم الإنسانية في جامعة الجوف	شغل:	الدكتور مراد رايق رشيد عودة	المؤلف:
			٨

### تقرير عن المقالة:

يدرس المؤلف أقوال علماء السنة في التمهيد حول حقيقة النقود على صنفين. والأول من يعتبر النقود منحصرة في الذهب أو الفضة أو العملات منهما والثاني ما عداه. ويعرض أقوال العلماء العامة في الصنف الثاني ويختار أخيراً بأن قضية النقود تعتمد على العرف وهي آلة للصفقة، ومعياري لثمن الأشياء وحفاظ على الثروة ومقبولة من الناس، ثم يعتبر شروطاً في النقود منها عدم التقلبات الشديدة في العملة لما يراها من أنه أكل المال بالباطل. وعلى الرغم أن المؤلف لم يجد نصاً صريحاً من الشارع إلا أنه اعتبر إصدار النقود مقتصرًا في مهمات الحكومة ووسيلة لإقامة القسط والعدل في أموال الناس لإجماع الفقهاء عليها. وكما ضمّ إصدار النقود الخالي من النظام والانضباط إلى مصاديق آيتي «ويل للمطففين» و«ولاتبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين» الشريفتين.

فبعد دراسة ماهية العملات الافتراضية وإيجابياتها وعيوبها وشروط النقود عند فقهاء السنة لا يرى تحققاً لشروط النقود الشرعية في العملات الافتراضية ويعتبر مصدرها مجهولاً، وموهوماً، ومن دون ضمان وفي النتيجة «الغرر الفاحش». ويكتب: سيواجه اقتصاد الحكومات والأشخاص أخطار كثيرة عند الشروع وعدم تحقق الإصلاح في وضع هذا النوع من العملة. فلذا ستكون الصفقة في هذا العملات محرمة عند ظروف المصافقة الحارّة.

السعودية	بلاد:	العملات الافتراضية حقيقتها واحكامها الفقهية	عنوان المقالة:
استاذ الفقه في قسم الدراسات الاسلامة لكلية العلوم الإنسانية في جامعة المجمعة	شغل:	الدكتور بندر بن عبدالعزيز اليحيى	المؤلف: ٩

### تقرير عن المقالة:

يذكر الباحث نبذة عن تاريخ النقود كما ينقل آراء الفقهاء في النقود المعاصرة في ٨ نظرية ويجري أحكام النقدين الذهب والفضة على النقود الرأبجة ويرى بعض الأوراق النقدية مختلفة عن بعضها من جهة إصدارها فالتعامل بها لا ينتهي إلى الربا. ثم تناول المؤلف ماهية العملات الرقمية ويعتبر حكمها كالذهب والفضة لرواجها لكنها مختلفة الأجناس، كما يعتقد أن الرواج وإطلاق الثمن عليها لا يكفي لجواز المصافقة ويلزم المخاطر الاقتصادية وإذن الحاكم. واعتبر وجوب الزكاة لهذه العملات في قسم تحت عنوان «الفرع الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات الافتراضية» وأحكام التصريف مترتبة عليها، ويعتقد أن النسبية في العملات الرقمية مثلاً بالريال السعودي محرمة ويرى جواز مصادقة كل واحد من العملات الافتراضية ببعضها البعض، كالبيتكوين بالإيثيوم، لأن جهة الإصدار فيهما مختلفة عن الأخر والبيع هو بيع العين بغير العين.



الإمارات	بلاد:	ضوابط عملية إصدار النقود والعملات الرقمية، دراسة تحليلية نقدية	عنوان المقالة:	
أستاذ الفقه واصوله في كلية الشريعة بجامعة الشارقة	شغل:	الدكتور محمد علي سميران	المؤلف:	١٠

### تقرير عن المقالة:

لقد أشار المؤلف في مقالته القصيرة، بعد تعريف مصطلحات عنوانها كالضوابط، والنقود، والعملات الافتراضية إلى نبذة عن تاريخ النقود وتطوراتها عند الناس في ٥ مراحل. ثم يشير إلى الحق المنحصر للحكومة في إصدار النقود وآراء علماء السنة في ذلك كأحمد بن حنبل، وابن خلدون، والشريبيني وابن تيمية و اعتبرها من ضوابط إصدار النقود، فذكره ضوابط للنقود وتحرم التجارة بالعملة للاحتكار أو للإضرار بالمجتمع كما ذكر سبب آخر لتحريمها وهو عدم استقرار سعر البيتكوين وكونها كالمقامرة، كما يرى هدف كثير من العملات الافتراضية مبادلة العملة بالعملة وأرباح القمار وليس مبادلة عملة بالسلع. وفي الخاتمة يرى من عيوب العملات الافتراضية أن الأشخاص مجهولون في هذه التقنية مما يسبب تبييض الأموال وجرائم مالية أخرى.

السعودية	بلاد:	الضوابط الشرعية للعملات الافتراضية	عنوان المقالة:
أستاذ في جامعة الملك خالد	شغل:	الدكتورة منتهى صالح عبدالعزيز ابوعين	المؤلف: ١١

### تقرير عن المقالة:

لقد إعتبرت المؤلفة الحلية، كأصل الأول في الصفقات المستحدثة مستدلة بقوله تعالى: «و أحلّ الله البيع وحرم الربا» إلا ما نهى عنه الشرع خاصة، ثم أشارت إلى آية: «لاتاكلوا أموالكم بينكم بالباطل» ورواية «المسلمون على شروطهم» واعتبرت رضى الطرفين من الأصول الكلية والقواعد الفقهية للبحث. إنها تعتقد أن الثمن والرواج لا يكفیان محلية المصافقة بالعملات الرقمية وأن إصدار النقود من وظائف الحكومة، مستدلة بآية: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم». لقد تناولت المؤلفة دراسة بعض المشاكل والعيوب للعملات الرقمية تحت عنوان «المطلب الثالث، قواعد العملات الافتراضية» واعتبرت مبادلتها في المستوى الحكومي، بالمبالغ الطائلة ذات خطر كبير وتعتقد أنها تخالف أصل «جلب المصالح ودرء المفاسد». وفي الخاتمة دعت الدول بدراسة حثيثة، إلى إصدار العملات المحللة، البديلة عن العملات الافتراضية الموجودة.

الإمارات	بلاد:	العملات الافتراضية - ضوابط ومعايير شرعية	عنوان المقالة:	
الأستاذ المساعد في جامعة بوليتكنك بأبوظبي	شغل:	الدكتور امين صالح مرعي السامرائي	المؤلف:	١٢

### تقرير عن المقالة:

لقد حاول المؤلف الجمع بين قول أبي حنيفة في إمكان إصدار النقود ومن قبل الناس وبين قول الجمهور، حيث يشترط أبو حنيفة إصدار النقود، بعدم التضرر وقال: «لا بأس بقطعها إذا لم يضر ذلك بالإسلام وأهله»، ثم اعتبر قول الفقهاء حول حصر إصدار النقود في الحكومة مرتبط بالنقدين والعملات الذهبية والفضية القديمة والتي ذات قيمة ذاتية ويرى الحاجة إلى إذن الحاكم في العملات الافتراضية التي ليست لها القيمة الذاتية.

واعتبر عدم التذبذب الشديد من المعايير الشرعية للنقود والعملات ويستند إلى قول ابن تيمية وابن القيم في ذلك، ثم اعتبر تذبذب العملات الافتراضية مانع في شرعيتها. لقد طرح العلم بالمصدر وعدم الجهل به وعدم الإضرار بالمعيار الثالث والرابع واعتبر غسل الأموال الشامل في العملات الافتراضية من مصاديق الضرر فيها.

السعودية	بلاد:	الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية	عنوان المقالة:
الأستاذ المساعد في كلية الشرعية بجامعة القصيم	شغل:	الدكتورة خالدة ربحي عبدالقادر الناطور	المؤلف: ١٣

### تقرير عن المقالة:

لقد تناولت المقالة في العملات الرقمية، دراسة البيتكوين. طرحت في المبحثين الأول والثاني، بلاك تشن و العملات الرقمية و البيتكوين باختصار فالباحثة في المبحث الثالث، لا تعتقد أن النقود منحصرة في الذهب والفضة، بل كل ما يصلح أن يكون نقدا عرفا، فهو من النقود. إنها درست شرائط النقود الأصلية في أقوال فقهاء السنة، ثم قامت بتطبيقها على شرائط البيتكوين. إنها تقول: أولا، لا رواج للبيتكوين ولم يقبله كثير من الدول؛ ثانيا، قيمتها في حالة تذبذب شديد، فلا تظهر منها قيمة السلع ولا يمكن اعتبارها نسية.

لقد طرحت الدكتورة خالدة ربحي في المبحث الرابع، الفوائد والمحاذير للبيتكوين وفي المبحث الخامس تدرس حكم تعدين البيتكوين وقوت القول بعدم الجواز. إنها تعتقد أن المصافقة والإجارة وسائر العقود ليست جائزة بالبيتكوين وأشارت إلى فتاوى دور الإفتاء بمصر وفلسطين وتركيا وبعض الكبار المعاصرين في ذلك، واقترحت في المبحث السادس، بإصدار عملة افتراضية إسلامية، منطبقة على المعايير الشرعية، التي تم إصدارها من جهة الدولة الإسلامية برصيد الذهب والعملات والعقارات.

الإمارات	بلاد:	ضوابط انشاء العملات في الفقه الاسلامي - عملة البيتكوين نموذجاً	عنوان المقالة:
طالب دكتوراه في كلية الفقه والأصول، جامعة الشارقة	شغل:	سامي مطر المحمود	المؤلف:

### تقرير عن المقالة:

إنه تم تدوين المقالة في تمهيد ومبحثين. وقام المؤلف بدراسة ماهية العملات الافتراضية في التمهيد باختصار ويشير في المبحث الأول إلى ماهية النقود وشروطها في الاقتصاد الإسلامي وثلاث نظريات حول هذا الموضوع. يكتب: «على الرغم أن الثمن لا يقتصر في الذهب والفضة لكن القضية لاتؤدي إلى جواز كون أي شيء سوى النقدين ثمناً أيضاً لأنه هناك ضوابط أخرى سنبحث عنها في المبحث الثاني.» فيشير إلى تاريخ النقود وأنواعها. ويبيّن المؤلف في المبحث الثاني ثلاث خصائص للنقد وهي: وسيط المعاملات، أداة للدخار، ومعيار سعر الأشياء والخدمات. يعتبر إنشاء النقود منحصر في الحكومة ولا الأعيان اهتماماً لجمهور الفقهاء. ثم يقول: على الحكومات منع التقلبات الشديدة في قيمة النقود وإضرار الشعب. يتناول المؤلف في القسم الثالث من المبحث الثاني المشاكل والأخطار في العملات الرقمية الحاضرة ويعتبر البيتكوين ذات كل هذه الأخطار ولذا يحكم بحرمة المصافقة بها.

المجائر	بلاد:	الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية	عنوان المقالة:	
أستاذ في كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر	شغل:	الدكتور أحمد معبوط	المؤلف:	١٥

### تقرير عن المقالة:

رتب المؤلف مقالته في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، تناول في المقدمة أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، ومنهجيتها وخطة البحث. وتناول في المبحث الأول حقيقة النقود ووظائفها، وفي المبحث الثاني حقيقة النقود الالكترونية وخصائصها، وفي المبحث الثالث مفهوم النقود الافتراضية ونشأتها وخصائصها وفي المبحث الرابع المدخل الفقهي للنقود الافتراضية. فيأتي بتخرجه الفقهي، ثم حكم النقود الافتراضية في عدة نقاط فيرى حكمها العام الإباحة لكنه قد يعتري الأحكام الشرعية الأخرى من الندب والوجوب والكرهه والمنع. ثم يتناول حكمها بالنظر إلى الباعث وسد الذرائع، وبالنظر في أصل نفي الغرر، وبالنظر إلى الجهالة. ثم النقود الافتراضية في السياسة الشرعية والاستصلاح وفي النهاية تقييم المخاوف من النقود الافتراضية. وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى أن النقود الافتراضية ما هي إلا حلقة من سلسلة حلقات تحول النقد من حالته المادية الأولى إلى حالته التجريدية، لكنها لم تثبت بعد كفاءتها في أداء الوظائف الأساسية للنقد على الوجه الأكمل. ولهذا فإن في إلحاقها بالنقدين (الذهب والفضة) أو بالنقود البديلة عنهما من حيث الأحكام الشرعية يطرح إشكالات عدة تحتاج من الباحثين نظراً متواصلاً، وقد يكون هذا البحث مساهمة متواضعة في ذلك.

الأردن	بلاد:	زكاة العملات الافتراضية معالجتها الفقهية وآثارها الاقتصادية	عنوان المقالة:	
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك / باحث في مرحلة الدكتوراه	شغل:	الدكتور إبراهيم عبد الحليم عبادة / مساعد راشد الجمهور	المؤلف:	١٦

### تقرير عن المقالة:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى بيان أحكام زكاة العملات الافتراضية وآثارها الاقتصادية، إذ توضح التكييف الفقهي لتلك العملات، ومدى انطباق وظائف النقود عليها، وتكشف عن مدى وجوب الزكاة في العملات الافتراضية، كما تظهر أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن إيجاب الزكاة فيها، وخلصت الدراسة إلى أن العملات الافتراضية تكيف على أنها نقود خاصة: لما تؤديه من بعض وظائف النقود، كقبولها وسيطاً في التبادل، لما لاقتنه من قبول لا بأس به في بعض الأوساط التجارية، وبناء على ذلك رجحت وجوب الزكاة فيما تمثله من قيمة، وزكاتها زكاة النقود، وقد رصدت الدراسة أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تطبيق الزكاة على تلك العملات.

اقتضت خطة الدراسة أن تقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة. على النحو الآتي: المقدمة وفيها: أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، وإضافة الدراسة، ومنهجها، ثم مخططها. التمهيد وفيه تعريف وبيان لعنوان الدراسة: أولاً: مفهوم الزكاة وشروط وجوبها، ثانياً: مفهوم العملات الافتراضية. المبحث الأول: التكييف الفقهي للعملات الافتراضية. المبحث الثاني: أحكام زكاة العملات الافتراضية. وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: وجوب زكاة العملات الافتراضية ودليله. المطلب الثاني: نصاب العملات الافتراضية. المطلب الثالث: الواجب إخراجها لزكاة العملات ومقداره. المطلب الرابع: حالات زكاة العملات الافتراضية. المبحث الثالث: أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن إيجاب الزكاة في العملات الافتراضية. الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الإمارات	بلاد:	العملات الرقمية بين الشريعة والواقع	عنوان المقالة:
باحث في الاقتصاد الإسلامي	شغل:	محمد ربيع محمد صابرالحافي	المؤلف:
			١٧

### تقرير عن المقالة:

تناول البحث دراسة النقود الإلكترونية من الناحية الاقتصادية، والحكم على التعامل بها من الناحية الشرعية، وركز البحث على ما يمكن أن يطلق عليه اسم نقود من بين وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة، وهي النقود الرقمية التي تحمل القيمة المالية للنقود الورقية التي تصدر بشكل نقود شبكية ومحافظ ذكية، وإيضاح ذلك من خلال الدراسة لبيان تعريفها، ونشأتها، ومصادرها، وآلية التعامل بها ومقارنتها مع غيرها من النقود الأخرى، لإزالة الخلط في نسبتها لأي نوع من تلك الأنواع.

ثم تطرق البحث لبيان مطابقة التعامل بالنقود الإلكترونية مع الأحكام الشرعية المنظمة لفقهِ المعاملات، وخلص البحث إلى أن النقود الإلكترونية بنوعها الشبكية، والمحافظ الذكية، هي صورة متطورة للنقود الورقية، والشريعة الإسلامية تقبل مثل هذا النوع مادام لا يتعارض مع مبادئها.

وعالج البحث مخاطر النقود الإلكترونية، آثارها على السياسة النقدية من خلال بيان مبادئ الشريعة الإسلامية في معالجة تلك المخاطر، وضوابط إصدارها.

وانتهى البحث بتناول آثار التعامل بالنقود الإلكترونية على بعض المعاملات المعاصرة، منها: التجارة الإلكترونية، والصرف المعاصر، وحكم تبادلها بالسلع، وبالذهب والفضة عبر الشبكة.



الإمارات	بلاد:	العملات الافتراضية وآثارها الشرعية - حالة البيتكوين نموذجاً .	عنوان المقالة:	
أستاذ مساعد بكلية القانون جامعة الفلاح، دبي	شغل:	الدكتورة لمياء محمد رسلان	المؤلف:	١٨

### تقرير عن المقالة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الناحية الشرعية للعملات الافتراضية . حالة البيتكوين نموذجاً . من خلال بيان ماهية البيتكوين . نموذجاً للعملات الافتراضية . والفرق بينها والنقود الالكترونية وخصائصها، نشأتها، وأهم المزايا والعيوب الخاصة بها، ثم المنهج التحليلي لبيان التأصيل الشرعي لها وما يترتب عليها من آثار شرعية وما يتعلق بها من أحكام الربا والزكاة . تتكون خطة البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة . المقدمة تتناول أهمية الدراسة ومشكلتها وحدودها وأهدافها ومنهجها . المبحث الأول: مفهوم النقود الالكترونية والعملية الافتراضية «البيتكوين» وفيه مطالب (المطلب الأول: مفهوم النقود الالكترونية والعملية الافتراضية «البيتكوين» . المطلب الثاني: نشأة العملية الافتراضية «البيتكوين» وآلية تداولها . المطلب الثالث: خصائص العملية الافتراضية «البيتكوين» ومزاياها وعيوبها) المبحث الثاني: التأصيل الشرعي للعملية الافتراضية «البيتكوين» وفيه مطالب (المطلب الأول: التأصيل الشرعي للعملية الافتراضية «البيتكوين» . المطلب الثاني: علة جريان الربا في العملية الافتراضية «البيتكوين» . المطلب الثالث: حكم الزكاة في العملية الافتراضية «البيتكوين») الخاتمة: تشمل النتائج والتوصيات .

الإمارات	بلاد:	النظر المآلي وعلاقته بالحكم على المستجذات «العملة الافتراضية أمودجاً»	عنوان المقالة:	
طالبة دكتوراه بقسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة	شغل:	ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد	المؤلف:	١٩

### تقرير عن المقالة:

تتناول الدراسة مسلك الاجتهاد المآلي من جانبين: الجانب النظري: ويتضمن قواعد وآليات الاجتهاد المآلي وعلاقتها بالحكم على المستجذات. الجانب العملي: ويتناول دراسة تطبيقية لتلك القواعد النظرية على نازلة العملة الافتراضية. وأهمية الدراسة أنها تعالج نازلة من نوازل العصر في قالب أصولي مصلحي، مستنير يهدي المقاصد الشرعية في الموازنة والتغليب، لتكون بذلك متممة للجهود المبذولة في دراسة هذه النازلة من الناحية الفقهية والفنية والقانونية. تتكون الدراسة من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين وخاتمة. تتناول المقدمة أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها ومنهجها. والتمهيد في تعريف المفردات الأساسية للبحث. المبحث الأول: في التصور الأصولي لعلاقة النظر المآلي بالحكم على المستجذات، وفيه ثلاثة مطالب (المطلب الأول: في شرح مفهوم الاقتضاء التبعية الذي يقوم عليه النظر المآلي عموماً. المطب الثاني: في بيان قواعد النظر المآلي، والصلة بينها وبين الواقع عند إصدار الأحكام الشرعية. المطلب الثالث: في بيان قواعد التنزيل المرتبطة بالنظر المآلي وعلاقتها بالحكم على المستجذات.). المبحث الثاني: في دراسة تطبيقية على نازلة العملة الافتراضية، وفيه مطلبان (المطلب الأول: يعني بتصوير النازلة وتكييفها. المطلب الثاني: ببيان حكمها بعد الموازنة بين مصالحها ومفاسدها) الخاتمة: قد حوت جواباً عن إشكالية البحث، وملخصاً لما توصل إليه من نتائج، من جملتها: ترجيح الدراسة كفة المفاسد على المصالح في نازلة العملة الافتراضية، مع إمكان تغيير الحكم في حال طروء اقتضاءات مؤثرة ترجح كفة المصالح على كفة المفاسد، فالحكم دائر مع المصلحة وجوداً وعدمًا.

الإمارات	بلاد:	أبعاد العملة الافتراضية	عنوان المقالة:
أستاذ في كلية القانون / أستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة	شغل:	الدكتور علي أحمد المهدي / الدكتور إسماعيل كاظم العيساوي	المؤلف: ٢٠

### تقرير عن المقالة:

تعد العملة الافتراضية من المستجدات التي تحتاج إلى قراءة متأنية لطبيعتها ونظر في أبعادها وتكييفها الشرعي والقانوني، وبناءً على هذا تتفرع الأسئلة الآتية: ١. ما هي العملة الافتراضية؟ ٢. وما طبيعتها الشرعية أو القانونية؟ ٣. بأي شيء تفارق النقود الالكترونية؟ ٤. ما أبعادها الاقتصادية والسياسية؟ ستم الإجابة عنها في هذا البحث، وبشكل موجز، وفقاً لمنهجي التحليل والتأصيل، مع مراعاة إبقاء الباحثين على تسمية (العملة الافتراضية) اعتباراً للشائع في اصطلاحها، وليس اعتباراً لمعنى النقد أو العملة فيها. وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة: المبحث الأول: التعريف بالعملة الافتراضية. المبحث الثاني: المقارنة بين النقود الالكترونية والعملة الافتراضية. المبحث الثالث: الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعملة الافتراضية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كـ «العملة الافتراضية لا زال يكتنفها الغموض لا سيما وأنها أرقام مشفرة، لا وجود لها في الخارج، تفتقر إلى الاعتراف الوطني والدولي، وتعوزها الرقابة الشرعية والقانونية»، و«إمكان استغلالها في تحقيق مقاصد غير شرعية ولا قانونية ولا أخلاقية، كما في غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات وبالبشر، وفي التهرب الضريبي، والتأثير على الاقتصاد الوطني»

الإمارات	بلاد:	صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية: دراسة على ضوء موقف المشرعين الفرنسي والأوروبي	عنوان المقالة:	
أستاذ مشارك بجامعة أبوظبي	شغل:	الدكتور محمد الهادي المكنوزي	المؤلف:	٢١

### تقرير عن المقالة:

أدى افتقاد العملات الافتراضية، في التشريعين الأوروبي والفرنسي، لتنظيم قانوني محكم، إلى احتدام النقاش الفقهي بخصوص طبيعتها القانونية. في هذا الإطار، تم تقديم عدة تكييفات قانونية بخصوص هذا النوع من العملات، من قبيل: «العملات الرسمية الوطنية»، و«العملات الأجنبية»، و«العملات الالكترونية» و«الأدوات المالية». غير أن الحقيقة القانونية الوحيدة التي يمكن الجزم بها، أن تداول العملات الافتراضية يعتبر تصرفاً قانونياً يدخل في دائرة الأنشطة التجارية المنصبة على التعامل بالأموال المعنوية وتقديم الخدمات المالية. من أجل هذا، تم إعداد هذه الدراسة قصد توضيح موقف كل من المشرعين الأوروبي والفرنسي من الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية، مما من شأنه أن يساهم؛ إلى حد ما؛ في بناء تنظيم قانوني خاص بها.

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين. المبحث الأول: ربط المشرعين الأوروبي والفرنسي تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية بالبناء التدريجي لتنظيم قانوني. وفيه مطلبان (المطلب الأول: التطور التدريجي لموقف المشرع الأوروبي من العملات الافتراضية. المطلب الثاني: استشعار السلطات الفرنسية لأهمية تنظيم العملات الافتراضية). المبحث الثاني: تأثير غياب تنظيم خاص بالعملات الافتراضية على طبيعتها القانونية. وفيه مطلبان (المطلب الأول: التكييفات القانونية الممكنة للعملات الافتراضية. المطلب الثاني: اعتبار التعامل بالعملات الافتراضية تصرفاً قانونياً ذو طبيعة تجارية).

العنوان المقالة:	العملات الافتراضية في التشريع الجزائري؛ الواقع والآفاق	بلاد:	الجزائر
٢٢ المؤلف:	الدكتور بلق محمد	شغل:	أستاذ محاضر جامعة ابن خلدون تيارت

### تقرير عن المقالة:

أثار تنامي استخدام العملات الافتراضية جدلاً واسعاً في السنوات الأخيرة، وطرح العديد من التساؤلات حول ماهية هذه العملات وسماتها وآليات عملها وموقف الحكومات منها والمخاطر المحتملة المرتبطة بتداولها، فاستطاعت في وقت وجيز أن تكسب ثقة المستخدمين جراء المزايا التي وفرتها لهم على حساب العملات الكلاسيكية.

ولم يكن ذلك ليغيب عن المشرع الجزائري، ولكن إدراكاً منه بخطورة التعامل بمثل هذه العملات واستقطابها لبعض الفئات المشبوهة ولأنها قد تكون مؤامرة للتحكم بالنظام الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى تطلبها لنظام إلكتروني محكم تفتقده على الغالب دولتنا الجزائر، جعل الحكومة تقرر منع أي عملة افتراضية ليس لها تغطية نقدية ولا تمر عبر البنوك.

يتكون البحث من مبحثين وخاتمة. المبحث الأول: مدى مشروعية العملات الافتراضية. وفيه مطلبان (المطلب الأول: مفهوم العملات الافتراضية. المطلب الثاني: حكم العملات الافتراضية في القانون الجزائري) المبحث الثاني: تأثيرات التعامل بالعملات الافتراضية في الجزائر. وفيه مطلبان (المطلب الأول: انعكاسات الموقف الجزائري على الاقتصاد الوطني. المطلب الثاني: استشراف آفاق العملات الافتراضية في الجزائر).

الإمارات	بلاد:	الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية	عنوان المقالة:
أستاذ في كلية القانون، جامعة الشارقة	شغل:	الدكتور مراد بن صغير	المؤلف:

### تقرير عن المقالة:

نظراً لحدائثة موضوع العملات الافتراضية وارتباطه بتكنولوجيا الإعلام والتقنية الرقمية من جهة، وارتباطه بالجانب المالي والاقتصادي الذي هو عصب الحياة من جهة أخرى، فقد أثار العديد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بهذين الجانبين، تقوم هذه الدراسة بمعالجة هذه الإشكاليات. تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز الطبيعة القانونية للعملات الرقمية، انطلاقاً من بيان مدى مشروعيتها، وكذا الجوانب القانونية المرتبطة بشروط وضوابط وحدود تداولها. كما يهدف البحث إلى إيضاح أهم المخاطر والعوائق التي تحول دون إقرار تداول هذه العملات، مع بيان الوسائل والآليات التي يمكن من خلال ممارسة رقابة قانونية على تلك العملات وتداولها. فضلاً عن كشف أهم الآثار القانونية الناجمة عن استعمالها وتداولها، مع التركيز على تتبع أهم الثغرات القانونية ومعالم القصور في ذلك. مع الإشارة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القانون انطلاقاً من مبدأ سيادة الدولة في إمكانية تقنين هذه العملات الرقمية ووضع شروط وضوابط لتداولها.

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين وخاتمة. تتضمن المقدمة أهمية الموضوع، إشكالياته وأهدافه، فضلاً عن منهجه وتقسيمه. المبحث الأول: الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية وتداولها. وفيه مطلبان (المطلب الأول: مفهوم العملات الافتراضية. المطلب الثاني: مبدأ حرية تداولها) المبحث الثاني: تحديات تداول العملات الافتراضية. وفيه مطلبان (المطلب الأول: عوائق تداول العملات الافتراضية. المطلب الثاني: آثار تداول العملات الافتراضية) خاتمة: تضمنت أهم نتائج البحث وتوصياته.

الإمارات	بلاد:	الطبيعة القانونية للعمالات الافتراضية والموقف التشريعي منها	عنوان المقالة:
محاضر لدى كلية الإمام مالك للالشريعة والقانون دبي	شغل:	الدكتور جمال عبد العزيز عمر العثمان	المؤلف: ٢٤

### تقرير عن المقالة:

العمالات الافتراضية أدوات رقمية افتراضية، يطلق عليها مجازاً لفظ «عمالات»، ليس لها كيان مادي ملموس، منتجة بواسطة برامج حاسوبية، لا تخضع لسيطرة أو رقابة البنوك المركزية والأجهزة الرسمية، يتم التعامل بها بيعاً وشراءً عن طريق الإنترنت أو تحويلها إلى عمالات أخرى، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين بها.

وهناك غموض بشأن العمالات الافتراضية وعدم الاستقرار في أسعارها، لأسباب قد تتعلق بالظروف التي ظهرت فيها ومصادر نشوئها فضلاً عن خصائصها وطبيعتها.

ولم تحظ العمالات الافتراضية بتشريع ينظمها محلياً أو دولياً، ما يجعلها مفتقرة للضمان والدعم الحكومي الذي تتمتع به العمالات التقليدية أو الرقمية الصادرة والمعتمدة من البنوك المركزية. يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة. تتضمن المقدمة أهمية موضوع الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، والمنهجية المتبعة في الطرح ومعالجة الموضوع. يتناول المبحث الأول ماهية العمالات الافتراضية. وذلك من خلال تعريفها، وبيان خصائصها، ونشأتها والتطور الحاصل عليها، والموقف التشريعي للدول منها. ويتناول المبحث الثاني الطبيعة القانونية للعمالات الافتراضية، عن طريق تمييزها عن غيرها من العمالات، ثم بيان المخاطر المحيطة بها، ومن ثم التكييف القانوني لها. تتضمن الخاتمة النتائج والتوصيات.

الإمارات	بلاد:	الجهالة في العملات الافتراضية: دراسة فقهية قانونية مقارنة	عنوان المقالة:	
أستاذ في كلية القانون قسم الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الإمارات العربية المتحدة	شغل:	الأستاذ الدكتور الحاج محمد الحاج الدوش	المؤلف:	٢٥

### تقرير عن المقالة:

إن الجهالة بطبيعة العملة الافتراضية هي سمة قد تغلب على بعض المتعاملين في سوق الأوراق المالية أو في غيرها في عالمنا المعاصر فقد يجهل البعض الجهة المصدرة للعملة، أو أنها لا تتوفر فيها المواصفات اللازمة لمجعلها عملة قابلة للتداول على النحو الذي يتم فيه إصدار النقود والعملات من المصارف المركزية والمؤسسات المالية المعلومة التي تحرسها سلطة البنوك المركزية وسيادة الدول، ويتم التبادل في جميع أنحاء العالم وفق ذلك. وقد تنسحب الجهالة على طبيعة إصدار تلك العملات الافتراضية حيث أنه لا تتوفر في العملات الافتراضية الشروط المرعية فقهاً وقانوناً في أسس المعاملات والبيع لغياب الوجود المادي للعملات الافتراضية فهي نقود غير محسوسة ولا يمكن حيازة مادتها مثل عملات الايثريوم، والداش، والريبيل، واللايت كوين وغيرها ومن هنا تظهر الحاجة القضائية والنظرية لبيان أثر الجهالة على العملات الافتراضية من الناحيتين الشرعية والقانونية سيما في المجتمعات والدول الإسلامية التي يشكل عامل الفتوى فيها بعداً أساسياً لتداول تلك النقود والعملات الافتراضية لأن أثر الجهالة قد ينسحب على الحياة الدنيا والآخرة في حياة المسلمين بطبيعة الحال لذا ستستعرض الدراسة جانباً من صور الفتوى التي اتصلت بالعملات الافتراضية من منطلقات عديدة تستند إلى الجهالة في بعض جوانبها.

ومن المعلوم فقهاً أن الجهالة تتطلب تنقية المعاملة من الشوائب التي تؤثر على إرادة العاقدین، لذا استلزم الفقه ان يتم العلم بالمعقود عليه كما يجب بيان صفته أو مقداره، وبيان الثمن ومقداره أو أجله إذا كان مؤجلاً، ولعل الحكمة في فساد أو بطلان العقد تتصل دوماً بوجود الجهالة فيه التي تفسد أو تعدم الشروط اللازمة في العقود. وغني عن الذكران العملات



في مراحلها الثلاث (الإصدار - التداول - التعامل) تقضي بإعمال مبادئ مهمة جداً كمبدأ الإفصاح ومبدأ الشفافية وهذه المبادي هي رأس مال نجاح العملات الافتراضية أيضاً. يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. تتناول المقدمة تعريف موضوع البحث، وأهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها ومنهجيتها. المبحث الأول: مفهوم العملة الافتراضية. المبحث الثاني: ملامح الجهالة في العملة الافتراضية. المبحث الثالث: حكم الجهالة في العملة الافتراضية. الخاتمة: أهم نتائج الدراسة والتوصيات.

مصر	بلاد:	مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية	عنوان المقالة:	
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة حلوان	شغل:	الدكتور أشرف توفيق شمس الدين	المؤلف:	٢٦

### تقرير عن المقالة:

أشار الباحث في تمهيد بحثه إلى نقاط: هناك ثلاثة جوانب تحدد مدى قبول العملة الافتراضية في التداول: الأول هو تحديد لمن تعود ملكية هذه العملة، والثاني مدى توافر تنظيم لها، والثالث إمكانية تسوية المنازعات التي قد تنشأ عن استخدامها.

.العملة النقدية تعبير عن سيادة واستقلال الدولة.

.عملة النقد هي صورة من صور العملة.

.العناصر الجاذبة للعملة الافتراضية منها: «الأرباح الكبيرة التي تحققها في البورصات المالية»، و«كونها لا تخضع لرقابة المصارف المركزية»، و«انتفاء وجود رقابة حكومية أو قيود على تداولها»... والعوامل التي تقف ضد قبول العملة المشفرة منها: «الافتقار إلى القبول التجاري لها»، و«الحشية من الحسارة بسبب اختراق الشفرة المتعامل بها»، و«الحشية من أن تكون العملة المشفرة مجرد احتيال»... و...

.إشكاليات البحث منها: «هل تصلح العملات الافتراضية أن تكون مصلحة يحميها القانون الجنائي، أم أن المخاطر التي تحيط بها يحول دون النظر إليها باعتبارها عملة مقبولة للتداول، يتوافر فيها كافة الضوابط والشروط التي تتوافر للعملات التقليدية»، «كيف يمكن التوصل إلى أشخاص الذين يقفون خلف هذه العملات، ومن هم ذواتهم وجنسياتهم وأماكن عملهم وما هي الأفعال التي يقومون بها»... و...

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث وخاتمة. المبحث الأول: مدلول العملة الافتراضية ذات المخاطر (أهمية تمييز العملة الافتراضية ذات المخاطر غير المألوفة، العملة الافتراضية قد تكون حقيقية أو رقمية، تحديد خصائص العملة المشفرة ذات المخاطر... . المبحث الثاني: العملة

الافتراضية والأنشطة الإجرامية (بيان أوجه الصلة بين العملة الافتراضية والأنشطة الإجرامية، الأنشطة الإجرامية التي تتوافر صلة بينها والعملة الافتراضية. المبحث الثالث: الإجراءات ودليل الإثبات) اقتفاء أثر التعامل يقود إلى تحديد شخص المتعامل، صعوبة تعقبها لاستخدام تقنيات حديثة في التعامل بها، و... خاتمة: في بيان النتائج والتوصيات.

مصر	بلاد:	الحاجة لمظلة تشريعية لما رد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل	عنوان المقالة:
المدرس بقسم القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق، جامعة القاهرة	شغل:	الدكتورة هايدي عيسى حسن علي حسن	المؤلف: ٢٧

### تقرير عن المقالة:

تشير الكاتبة إلى بعض الإشكاليات التي دفعتها إلى دراسة هذا البحث، فمنها «انتفاء التقنيات الكافية المنظمة للمسألة من جل جوانبها»، و«الجهالة المتصلة بمطلق فكرة هذه العملات» و«المخاطر المحيطة بهذه العملات كونها عرضة للتقلب والخسارة ما بين مخاطر تنظيمية وأخرى تتعلق بالحماية».

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين وخاتمة. المبحث الأول: ماهية العملات الافتراضية وبعض ما يتصل بها من أمور، وفيه ثلاثة مطالب (المطلب الأول: ماهية العملات الافتراضية وطبيعتها القانونية. المطلب الثاني: خصائص العملات الافتراضية. المطلب الثالث: آلية عمل العملات الافتراضية) المبحث الثاني: مدى قانونية العملات الافتراضية من الناحيتين النظرية والواقعية، وفيه مطلبان (المطلب الأول: مدى إمكانية تطبيق قواعد القانون على العملات الافتراضية. المطلب الثاني: مواقف بعض الدول بشأن مدى قانونية العملات الافتراضية). الخاتمة: تتضمن أبرز نتائج الدراسة، منها «الحاجة الملحة للتصدي لموضوع العملات الافتراضية دولياً وفقهياً، تشريعاً وقضائياً»، و«سن التشريعات المنظمة لهذه العملات»، و«عوز بلادنا إلى عملة افتراضية أمر متصور»

العنوان المقالة:	تبييض الاموال عن طريق العملات الافتراضية كجريمة مستحدثة	بلاد:	الجزائر
المؤلف:	الدكتور شامي يسين	شغل:	استاذ مشارك، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

### تقرير عن المقالة:

يتم التعامل في البيبتكوين متتكرًا، لما يمكن لكل فرد أن يحصل على عدة عناوين لمبادلتته ويصعب تعقب عملية كل فرد جداً. فعرف المجرمون ذلك ويستغلونه للحصول على أهدافهم. تم تدوين البحث في مبحثين وخاتمة. يتناول الباحث في المبحث الأول تعريفاً فقهيًا عن تبييض الأموال من وجهة آراء العلماء المعاصرين ثم من وجهة نظر القانون ويستند إلى مواد قانونية من القوانين الجزائرية. ثم تناول طبيعة العملات الافتراضية والفرق بينها وبين بطاقات الدفع الالكترونية. وفي المبحث الثاني قام ببيان تبييض الأموال وعلاقتها بالعملات الافتراضية. وفي الخاتمة يعتبر القوانين الإماراتية قاصرة عن مكافحة غسل الأموال ويرى تدوين قوانين مناسبة للجرائم المالية الحديثة ضرورياً.

الإمارات	بلاد:	جرائم العملات الافتراضية واستراتيجيات مكافحتها في التشريع الاماراتي والمقارن "دراسة مقارنة"	عنوان المقالة:	
مدير عام مجموعة مكاتب عبد الله الكعبي للمحاماة والاستشارات القانونية، أبوظبي	شغل:	الدكتور سيف الدين محمود ابو نخل	المؤلف:	٢٩

### تقرير عن المقالة:

يرجع الهدف الرئيسي من الدراسة هو لقاء الضوء على موضوع جرائم العملات الافتراضية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي والدولي. وقسمت الدراسة الى مبحثين رئيسيين يسبقهما مقدمة ويتبعهما خاتمة. تناول الباحث في المقدمة نبذة عن تاريخ إصدار العملات الافتراضية وذكر اسم ديفيد تشام كأول مخترع لهذه الظاهرة، ثم يشير إلى رواج هذه العملة في الإمارات في ظل الانعدام القانوني لمكافحة الجرائم التي تتم ارتكابها بالعملة. يبين الباحث في المبحث الاول طبيعة أنواع الجرائم المالية ذات علاقة بالعملات الافتراضية كغسل الاموال، وتمويل الارهاب، وتهريب المخدرات، وقرصنة العملات الافتراضية. ثم يتناول في المبحث الثاني سبل مكافحة جرائم العملات الافتراضية في التشريع الاماراتي. وتوصلت الدراسة الى ان المشرع الاماراتي واجه الجرائم التي لها محل في العملات الافتراضية، فأكد الباحث على ضرورة وضع قوانين صارمة عند اعطاء امر اصدار تلك العملات، بحيث على الحكومة الاشراف على البنك المركزي والمؤسسات المصرفية عند اصدارها.

العراق	بلاد:	أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية	عنوان المقالة:
أستاذ في جامعة تكريت	شغل:	الدكتور عبدالعزيز شويش عبد الحميد / ابراهيم محمد احمد	المؤلف: ٣٠

### تقرير عن المقالة:

يذكر المؤلف في البداية الدراسات الماضية الصادرة من سبع مؤسسات كسابقة للبحث، ثم يسعى في تبين مفهوم العملات الرقمية، وتاريخ تأسيسها وإيجابياتها ومضراتها. ثم تحت عنوان «رابعا: العملات الافتراضية والسياسة النقدية» يبحث عن الإجابة لأسئلة ثلاثة وهي: أولا هل هناك للعملات الرقمية وظائف النقود الرسمية والتقليدية؟ ثانيا ما هي تأثيرات العملات الرقمية على سياسات الدول النقدية؟ ثالثا ما هو تأثير العملات الرقمية على نظام العالم المالي غير الرسمي؟ ويقترح المؤلف في النهاية قيام البنوك المركزية بنشر العملات الرقمية القانونية وترويجها ويمنع عن مكافحتها مباشرة لمنع توسيع صرف العملات غير القانونية في أجواء التنافس.

المـزائـر	بـلـاد:	العـمـلـات الـاـفـتـرـاـضـيـة: الفـرـص والتـحـديـات ، دراسة حالة صدمة ناتجة عن استخدام العملة الافتراضية على الاقتصاد الجزائري	عنوان المقالة:	
أستاذ في جامعة غرداية	شغل:	الدكتورة أحلام بوعبدلي / الدكتور حمزة عمي سعيد	المؤلف:	٣١

### تقرير عن المقالة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام العملات الافتراضية على الحكومات. تشير الباحثة إلى الأمان وسرعة الصفقات في بلوكتشن والعملات الافتراضية وخفاء المتعاملين، وعدم قيود البنوك وانخفاض كلفة الصفقات بين الناس في العالم كفرص لهذه التقنية. يعتبر المؤلف آثار العملات السلبية على اقتصاد الحكومات أكثر من آثارها الإيجابية كما يعتبرها السبب الرئيس للتقلبات الشديدة وتقليل قيمة العملات الرقمية. ويذكر «التهرب الضريبي، والتعتيم الذي تعرفه العملة والذي يمكن استغلاله في غسل الأموال، وتمويل الاجرام، بالإضافة إلى الآثار على البيئة للتنقيب عن العملة» من مشاكل رواج العملات الرقمية. توصلت الدراسة إلى أنها ليست للعملات الافتراضية قيمة جوهرية ولا تمثل دور النقود لعدة أسباب أهمها غياب جهة مصدرة ومسيرة لها.



مصر	بلاد:	العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي	عنوان المقالة:
مدرس الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق	شغل:	الدكتور احمد ابراهيم دهشان	المؤلف: ٣٢

### تقرير عن المقالة:

تم تدوين البحث في أربعة فصول. فتناول في الفصل الأول بيان طبيعة النقود الافتراضية، ودرس الباحث في الفصل الثاني تاريخ تطور العملات الافتراضية كبيتكوين وقيمتها وحجم صفقاتها، وفي الفصل الثالث قام بذكر خصائص هذه الظاهرة ويكتب: إذا قبلت الحكومات هذا النوع من النقد، سينعدم التهرب الضريبي، لأنه لا يوجد فيها عمل إنساني وكل الحسابات في متناول الأيدي. ثم يقارن النقود التقليدية بالعملات الافتراضية ويدرس وجوه التشابه والافتراق بينهما. ويتناول في نهاية الفصل الثالث تحديات رواج هذه الظاهرة الحديثة، ويشير إلى منصة الويب الظلام المخفية وخفاء الIP فيها ويعتبرها إحدى التحديات. تقلبات قيمة العملات الافتراضية الشديدة واستهلاكها الكثير من الكهرباء للتعدين وتبييض الأموال من تحدياتها الأخرى. ويدرس في الفصل الرابع آثار رواج العملات الافتراضية على اقتصاد الحكومات وعلى الاقتصاد العالمي. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها ضعف البنية التحتية لهذه النقود، وعدم وجود جهة مركزية تنظم عمليات إصدارها ودعمها وحمايتها عند حلول الازمات. وفي الخاتمة اقترح المؤلف وضع إطار شرعي وقانوني لهذه العملات وأنه أولى وأفضل من حظرها.

الإمارات	بلاد:	العملات الافتراضية: بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية	عنوان المقالة:	
قسم تكنولوجيا المعلومات كلية المجتمع، جامعة الشارقة	شغل:	الدكتور طارق محمد السقا	المؤلف:	٣٣

### تقرير عن المقالة:

يدرس الباحث طبيعه العملات الافتراضية بتفصيل وضمن جداول وصور ويبين صور تشابه وافتراقها بالعملات التقليدية كالدولار ويعتبر ديفيد تشاوم أول مصدر لهذه الظاهره الحديثه عام ١٩٨٣. كما يرى أكبر حجم الصفقات في العملات الافتراضية للبيتكوين، ثم إيثيريوم، ثم ريبيل وبعدها بيتكوين كاش. ثم تناول الباحث أسلوب الحكومات إزاء العملة ووضع تعدين ومصافقتها في مختلف البلدان. كما يذكرهم المخاطر التي تواجه الواقع والمستقبل القريب لبيئة هذه العملات والتحديات الامنية التي تواجه المشاركين فيها.

عنوان المقالة:	مستقبل النقود في العالم الاسلامي "الدينار الاسلامي المشفر"	بلاد:	الجزائر
المؤلف:	الدكتور عويبي امين / الدكتور معتوق جمال / الدكتور العيفة عبدالحق	شغل:	جامعة فرحات عباس، سطيف

### تقرير عن المقالة:

قام الباحثون ببيان نبذة عن تاريخ النقود عند العرب في الجاهلية والإسلام للوصول إلى خصائص وميزات النقود الإسلامية في البداية، ثم يدرسون آخر تطورات النقود في العصر الحاضر ووضع عملات الافتراضية كالببتكوين. وفي المرحلة الثالثة طرحوا تصوراً لشكل من أشكال النقود الذي يجمع بين مميزات النقود في الاقتصاد الإسلامي وآخر شكل من أشكال النقود في عصرنا الذي جاء تحت مسمى «الدينار الإسلامي المشفر» واقترحوا أنه على البنوك الإسلامية تقييم هذا الدينار المشفر على أساس سلة شاملة على الأصناف الستة (الذهب، والفضة، والقمح، والشعير، والتمر والملح) لما لها من قيمة ذاتية وهي أصل النقود في الجاهلية والإسلام.

المجائر	بلاد:	مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البيتكوين النموذج) دراسة شرعية اقتصادية	عنوان المقالة:	
الاستاذ جامعة غرداية	شغل:	حكوم السنوية / الدكتور باحمد رفسيس	المؤلف:	٣٥

### تقرير عن المقالة:

رتب المؤلف مقالته في ثلاثة مباحث وخاتمة. تناول في المبحث الأول مفهوم مصطلحات كالنقود، العملات الرقمية المشفرة، البيتكوين وعملية التعدين، كما يشير إلى آراء علماء السنة من الماضي كالغزالي، وابن خلدون، والمقرزي ومالك بن أنس ومن علماء هم المعاصرون كعبد الله منيع وأحمد سالوس، ثم يتطرق إلى آراء الاقتصاديين الأخصائيين في طبيعة النقد باختصار وبعد ذلك يذكر موجزاً من تاريخ النقد وأنه كان البيع بالمقايضة في البداية ثم بالعملات المعدنية فالأوراق النقدية وبعده بالبطاقات المصرفية، فيعتبر العملات الافتراضية ظاهرة حديثة اشتهرت بالبيتكوين ويقوم ببيان مصطلحات كتعدين البيتكوين. وفي المبحث الثاني قام الباحث ببيان وظائف وخصائص النقود عند الفقهاء والاقتصاديين. وفي المبحث الثالث تبين وظائف العملة الافتراضية (البيتكوين) ومقارنتها بالنقود. وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى أن التعامل بالبيتكوين يشوبه الغرر الفاحش، وشبهة الربا، وأكل أموال الناس بالباطل.

السعودية	بلاد:	محددات الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال	عنوان: المقالة:	
أستاذ في جامعة الجوف	شغل:	الدكتور نصرالدين احمد محمد سراج	المؤلف:	٣٦

### تقرير عن المقالة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العملات الافتراضية وأنواعها وأسعارها واستعراض المعايير المحاسبية الدولية للتقرير المالي ذات العلاقة بالإفصاح عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومدى إمكانية تطبيق تلك المعايير على آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال التي تتعامل بتلك العملات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: لا توجد معايير محاسبية دولية أو إقليمية توضح كيفية الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقرير المالي عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات العلمية والمهنية بوضع معايير تضبط الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية.

عنوان المقالة:	سوق المستقبلية كآلية مستحدثة لإدارة المخاطر الناشئة عن التذبذب السعري للعملات الافتراضية دراسة على سوق مستقبلية البيتكوين في سوق شيكاغو للاوراق المالية CME	بلاد:	الجزائر
المؤلف:	الدكتور عادل زيات / الدكتورة سميرة دومي	شغل:	أستاذ في جامعة فرحات عباس، سطيف

### تقرير عن المقالة:

الهدف من بيتكوين استبدالها بالنقد السائد والتعامل بها في الدفع وانهاء سلطة البنوك على العمليات المالية والاقتصادية وخلق عالم لا مركزي من الناحية المالية. أضف إلى ذلك، ما يهتم المستثمرين في بيتكوين أنه كيف يمكنهم الوقوف أمام خسائر فادحة بسبب التذبذب السعري في معدل البيتكوين.

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما هو متوفر حالياً من أدوات للتحوط من خطر التذبذب السعري للعملات الافتراضية. تشير النتائج المتحصل عليها أن خطر التذبذب السعري في سوق العملات الافتراضية أعلى مقارنة بالأسواق الأخرى، كما أن أساليب التحوط المتوفرة حالياً لإدارة خطر التذبذب السعري قليلة جداً وتنحصر في أسلوب تنويع المحافظ المالية وأداة المستقبلية.